## أنباء مصرية

### السكن الخاص الأقل من 2 مليون جنيه معفى.. وعلى صاحبه التقدم بطلب «الإعفاء»

# مصر: نهاية مارس.. آخر موعد لتقديم إقرارات الضريبة العقارية

القاهرة ـ ناهد إمام

قال رئيس مصلحة الضرائب العقارية المصرية أنور فوزي، إن نهايـة مارس الجاري، آخر موعـد لتقديم إقرارات الضريبة العقارية ممن يمتلكون العقارات أو ينتفعون بها أو يستغلونها، إلى أي مأمورية ضرائب عقارية على مستوى الجمهورية أو عبر منصة (مصر الرقمية) بالإنترنت (https://digital.gov.eg) التي تتيح تقديم إقرارات الضرائب العقارية عن الوحدات السـكنية إلكترونيا للمواطنين بصورة مبسطة.

وأضـاف فـوزي ـ في بيان ـ أن ذلك يأتي في إطار حرص د.محمد معيط وزير المالية على تيسير الخدمات المقدمة للمواطنين، من خلال التوظيف الأمثل للتكنولوجيا الحديثة ضمن المشروع الاستراتيجي لرقمنة الدولة، مشيرا إلى أنه يتم توجيه جزء من حصيلـة الضريبة العقارية للمحافظات، للإنفاق على التعليم والصحة ومشروعات تطوير وتنمية المناطق العشوائية.

وأشـار إلى أن السـكن الخاص الذي تقل قيمته السـوقية عن مليوني جنيه، معفى من الضريبة العقارية، بحيث يتقدم صاحبـه بطلب إعفاء على (نمـوذج 6) مرفق به بيان (الثروة العقارية على نموذج 6 مكرر) يتضمن بيانا بكل الوحدات التي يمتلكهـا أو ينتفع بها على مسـتوى الجمهورية، موضحا أنه إذا بلغت القيمة السـوقية للوحدة العقارية (السكن الخاص) مليونـي جنيه، تكون الضريبة العقارية المسـتحقة عنها 120 جنيها فقط سـنويا، وإذا بلغت مليوني ونصف المليون جنيه تكـون الضريبة 750 جنيهـا، وإذا بلغت 3 ملايين جنيه تكون الضريبة 1380 جنيها.

وأوضح أن السكن الخاص الذي يقل صافي قيمته الإيجارية السنوية عن 24 ألف جنيه معفى من الضريبة العقارية أيضا، بحيـث يتقدم صاحبه بطلب إعفاء علـى (نموذج 6) مرفق به (بيان الثروة العقارية على نموذج 6 مكرر) يتضمن بيانا بكل الوحدات التي يمتلكها أو ينتفع بها على مسـتوى الجمهورية، لافتـا إلى أنه يتم رفع الضريبة العقارية في حالة تهدم العقار كليا أو جزئيا بما يحول دون الانتفاع بالعقار كله أو جزء منه، وإذا أصبحت الأرض المستقلة عن العقارات المبنية غير مستغلة، بحيـث يتقدم المكلـف بطلب لجهة ربط وتحصيـل الضريبة، على أن تفحص لجان الحصر والتقدير هذا الطلب وتقرر رفع الضريبة من عدمه.

وأوضح أن الإقرارات الضريبية عن العقارات المبنية، تتضمن تقديم الإقرارات عن كل العقارات المبنية وكذلك العقارات المستجدة والأجزاء التي أضيفت إلى عقارات سبق حصرها، والعقارات التي حدثت في أجزائها أو في بعضها تعديلات غيرت في معالمها أو من كيفية استعمالها وأثرت على قيمتها الإيجارية، والعقارات والأراضي الفضاء المستقلة عنها التي زال عنها سبب الإعفاء.

وقال إن سـداد الضريبة العقارية يتم سنويا على قسطين متسـاويين الأول من أول يناير حتى نهاية يونيو، والقسـط الثاني من أول يوليو حتى نهاية ديسمبر من كل عام، مشيرا إلـى أنـه كان من المقرر بنهاية ديسـمبر الماضـي انتهاء فترة تقديم الإقرارات الضريبية للعقارات المبنية التي بدأت من أول يوليـو 2020 حتى نهاية ديسـمبر الماضي، ولكن تم مدها إلى نهايـة مارس الحالي، حتى يتسـنى لأصحاب الوحدات تقديم الإقرارات الضريبية.

## طيب!!!

بقلـم: حسام فتحي
h.fathy@alanba.com.kw
@hossamfathy66

## زبالتنا في ترعتكم

.. وكأننا اكتشفنا «فجأة» أننا نعاني أزمة في التعامل مع «منظومة المخلفات» كلها، وضمنها «القمامة» المنزلية!

تجارب عديدة فاشلة، وشركة عالمية تأتي «فتنبهر» بحجم «زبالتنا» ونوعيتها الجيدة وتعد الحكومة بمنظومة متكاملة للجمع والتصنيف وإعادة الاستخدام.. وفجأة تختفي وكأن شيئا لم يكن وتتركنا «منبهرين» بأكوام القمامة في شوارع المدن الجانبية وشوارع القرى الرئيسية حتى استفقنا على مشهد ترعة سقارة المروِّع وقد تحولت بين ليلة وضحاها من مجرى مياه «مبطن» بالأسـمنت يسـر الناظرين، إلى بركة آسنة ترزح تحت كل أشكال وألـوان القمامة، وكانـت الصدمة والترويع، لينقسـم الناس بين لاعن للبشـر ممن يلقون القمامة في الترعة، وناقـد للحكومة التـي لم توفر لهـم منظومة محترمة لجمـع القمامة، فعاقب الناس الحكومـة بإلقاء زبالتهم في «ترعتها»!!.. وفجأة طرح رئيس الوزراء فكرة إنشاء سور على جانبي الترع.

.. فهل «عملياً» يمكن تنفيذ «مقترح» معالي رئيس الـوزراء د.مصطفى مدبولي بإنشـاء سـياج عبارة عن سور سلكي على حواف الترع.. إذا علمنا أن أطوال الترع والمصارف في مصر المحروسة تتجاوز 30 ألف كيلومتر، أي المطلوب إنشـاء سور سلكي بطول 60 ألف كيلومتر ليحمـي جهتي الترعـة من زبالة العابثـين.. ومخلفات المخالفين؟!.. وهل هذا الحل موجود في أي دولة أخرى؟.. وهل توقف الدولة مشروع تطهير وتبطين وتطوير الترع حتى تجد حلا ناجعا يضمن عدم إلقاء المخلفات فيها؟!

لسـت خبيرا بيئيا، ولا باحثا في الموارد المائية، ولا ضليعا في الأمن المائي، لكن الخبراء يؤكدون أن المشروع العمـلاق الذي بدأتـه الدولة لتبطين التـرع وتطويرها بتكلفـة 60 مليـار جنيه من موازنـة الدولة والقروض والمنح الخارجية ويحمل اسم «المشروع القومي لتأهيل الترع» هذا المشروع يوفر أكثر من 5 مليارات متر مكعب من المياه وهو ضرورى للغاية لسد جزء من العجز المائي الذي ستواجهه مصر.

ولا يمكن لهذا المشروع أن ينجح في ظل فشل إدارة التعامل مع مشكلة القمامة بشكل خاص، والمخلفات بكل أنواعها بشكل عام.

ولا شـك أن نجاح هذا المشـروع أمر مهـم جدا على صعيدين:

أولا: المشروع هو جزء مهم من الاستراتيجية الحالية لتطوير الريف المصرى.

ثانيـا: هو أحد الحلول المهمـة لمواجهة الفقر المائي، وتوفير الهدر في مياه الرى الزراعى.

فكيف نواجه معضلة التخلص من المخلفات بعيدا عن المجارى المائية؟.. وللحديث بقية إن كان في العمر بقية..

وحفظ الله مصر وأهلها من كل سوء.

# الحكومة المصرية: لا صحة للسماح للشركات الخاصة بتوفير لقاحات «كورونا» للمواطنين

القاهرة ـ هالة عمران

نفى المركز الإعلامي لمجلس الوزراء المصري ما انتشر من أنباء بشأن السماح لعدد من الشركات الخاصة بتوفير لقاحات فيروس «كورونا» للمواطنين.

وأوضح المركز الإعلامي لمجلس الوزراء ـ في بيان ـ أنه تواصل مع وزارة الصحة والسكان، والتي نفت تلك الأنباء، مؤكدة أنه لا صحة للسماح لأي من الشركات الخاصة بتوفير لقاحات فيروس كورونا للمواطنين.

وأوضحت الوزارة أنها الجهة الوحيدة المنوط بها توفير وتطعيم المواطنين بلقاح فيروس كورونا، حسب الأولويات، وفقا لتوصيات منظمة الصحة العالمية، مشيرة إلى أنه يمكن للراغبين في الحصول على اللقاح التسجيل على الموقع الإلكتروني الرسمي الذي أتاحته الوزارة عبر الرابط التالي «http://www.egcovac.mohp.gov.eg»، وبموجب التسجيل يتم تحديد الأيام المخصصة للحصول على جرعة اللقاح، مهيبة بالمواطنين عدم الانسـياق وراء الشائعات، وسيتم اتخاذ كل الإجراءات القانونية حيال أي جهة تروج لتوفير أو تطعيم المواطنين بلقاحات فيروس كورونا.

وتكون أولوية التطعيم بلقاح كورونا للفئات الأكثر عرضه للإصابة بالفيروس، مثل الأطقم الطبية، وأصحاب الأمراض المزمنة وكبار السـن، حيث بدأت يوم الخميس الموافـق 4 مارس 2021 حملة لتطعيم المواطنين من أصحاب الأمراض المزمنة وكبار السن، بالجرعة الأولى من لقاحـات فيروس كورونا، وذلك بعد أن تم تطعيـم الأطقم الطبية وفرق الرعاية الصحية في المستشفيات بجميع محافظات الجمهورية.

كما تم تحديد الفئات المسـتحقة من أصحاب الأمراض المزمنة لتشمل مرضى الأورام والفشل الكلوي، والمواطنين الذين خضعوا لعمليات (قلب مفتوح أو قساطر مخية أو طرفية)، بالإضافة إلى عمليات زرع الكلى والكبـد، وذلك وفقا لقاعدة البيانات المتوافـرة لدى الوزارة ضمن مبادرة رئيس الجمهورية للقضاء على قوائم الانتظار، وضمن قرارات العلاج على نفقة الدولة والخاضعين للتأمين الصحي، حيث يتم إرسال رسائل نصية لهذه الفئات، والتواصل معهم لتسجيل من يرغب منهم ضمن منظومة تلقي اللقاح للتسهيل عليهم في الحصول على اللقاحات.

## أنباء لبنانية

### مصادر لـ«الأنباء»: الفريق الرئاسي يُلمح إلى حكومة عسكرية مؤقتة.. والحريري يعود اليوم من الإمارات بعد لقاء لاقروف

# «إثنين الغضب».. «عصيان وإضراب» وقائد الجيش: لن نسمح بمسّ السلم الأهلي

محتجون خلال قطع الطريق في وسط بيروت بالاطارات المشتعلة تحت عنوان إثنين الغضب

أحد المحتجين خلال محاولته إحراق نفسه

محتجون خلال نصب خيم وقطع أوتوستراد جل الديب

لمشاهدة الفيديو

بيروت ـ عمر حبنجر

تحـول يـوم أمـس إلـى «يـوم الغضب» فـي برنامج الاحتجاجـات اليومية لثوار «17 تشـرين»، الناقمين على الهوان المعيشـي والسياسي الذي آل اليه الحال في لبنان، وهو أيضا مطلع الأسبوع الذي بدأ بـ«8 آذار»، اليوم المعروف بيوم «شكرا لسـورية» يوم التظاهرة الحاشدة التي نظمها حزب الله وحلفاؤه من وارثي الوصاية السورية المنسحبة عـام 2005، وبات عنوانا لهم كفريق سياسي لبناني مرتبط بالمحورين السوري والإيراني، وينتهي هذا الأسبوع بـ«14 آذار» الذي اعتمده رافضو الوصاية الموروثة والوارثة، من أحزاب وتيـارات وجماعات حراكية، كيوم يؤرخ للانتفاضة الكبرى على الوصاية الإقليمية.

الاثنين 8 مارس كان ايضا يـوم اعلان العصيـان المدني مـن قبل ثـوار منطقة جبيل واصحـاب الودائع المصرفية وثـوار البقاع، والـذي تميز بإغـلاق الطـرق الدوليـة والفرعيـة من والى العاصمة بيروت بالأتربة والشـاحنات الكبيـرة وبنـاء جـدران من حجـارة في منطقة طرابلس، فضـلا عـن اطـارات المطاط المشتعلة، مضافا اليها مهاجمة المتاجر الكبـرى، التي تخفي السلع الضرورية المدعومة من الدولة لتهريبها الى سورية، او لبيعها وفق سـعر صرف الدولار، الذي يسـجل في كل نهار رقما قياسيا جديدا على حساب الليرة اللبنانية.

في تقدير المصادر السياسية المتابعة ان لبنان ذاهب باتجاه الاضراب العام الشامل، الذي أنهى ولاية الرئيس الاستقلالي الاول بشـارة الخـوري عـام 1952 تحت عامل النقمة على فساد شقيقه سليم الذي لقب بـ«السلطان سليم» اضافة الى المتغيرات الاقليمية آنذاك.

وتحظى التحركات الشعبية المتصاعدة بمباركـة المراجع الدينية المسيحية خصوصا، فالبطريرك الماروني بشـارة الراعي اضاف الـى لازمة «لا تسـكتوا» التـي كررهـا في بيانه الشهير 17 مرة، اضاف فـي عظـة أول مـن أمس في بكركي تساؤله بالقول «كيف لا يثور هذا الشعب على هذه السـلطة الفاشـلة؟ فخير ان ينفجر الشعب ويبقى الوطن مـن ان ينفجـر الوطـن ولا يبقى الشعب»، في حين حذر متروبوليـت بيـروت للروم الأرثوذكـس المطـران إلياس عـودة السياسـيين من ثورة الجياع، وقال «الويل لكم أيها المسؤولون».

حكوميـا، الرئيس المكلف سـعد الحريري يعـود اليوم الـى بيروت بعـد لقاء يعقده مع وزير الخارجية الروسية سيرغي لاڤروف، على هامش زيـارة يقوم بهـا الأخير الى الخليج وتستمر ثلاثة أيام.

أما رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب فمنذ ان لوَّح بالاعتكاف وهو يتعرض للضغوط من داخل الحكومة ومـن خارجهـا لتفعيل عمل مجلس الوزراء المستقيل.

لكـن مشـاركة ديـاب بالاجتماع المالي والعسكري، الـذي ترأسـه أمـس رئيـس الجمهوريـة العمـاد ميشـال عون بحضور عدد من الوزراء وقادة الأجهزة الأمنية ومدعي عام التمييـز وحاكم مصرف لبنان وعدد من المسؤولين في القطاعين المصرفي والصيرفي أمس، أعطى انطباعات مختلفة عما تضمنه تصريحه الأخير، انما على الرغـم من ذلك فإن المصـادر المتابعـة تتحـدث لـ«الأنبـاء» عـن مشـاورات يجريهـا الفريـق الرئاسـي حول امكانية تشكيل حكومة عسـكرية مؤقتة او انتقالية لتسـيير دفـة الأمـور، وقـد يكون هذا مـن قبيل الضغط على الرئيس المكلف لتسريع تشكيل الحكومة او الاعتذار.

والمستجد على هذا الصعيد كان طلـب رئيس الجمهورية ميشـال عون، بوصفه القائد الأعلى للقوات المسـلحة، من المؤسسات العسكرية والأمنية فتـح الطـرق التـي يقفلهـا المحتجون في أي مكان.

وأكـد رئيـس الجمهورية خلال الاجتمـاع أن الأوضاع تحتاج الى معالجة سـريعة لأننـا نشـهد ارتفاعـا غيـر مبرر في سعر صرف الدولار بالتزامن مع شـائعات هدفها ضرب العملة الوطنية وزعزعة الاستقرار.

وشـدد علـى عـدم جواز استمرار هذا الفلتان الذي يضر بمعيشة الناس، داعيا الأجهزة تخريبي منظم يهدف الى ضرب الاستقرار.

وقد قرر الاجتماع تكليف الاجهزة الامنية ضبط مخالفي احكام قانون النقد والتسليف وقانون تنظيم مهنة الصرافة والذين يمارسـون المضاربة، وكذلك تكليف الاجهزة الامنية اسـتكمال اقفـال المنصـات والمجموعات الالكترونية غير الشـرعية المحلية التي تحدد اسعار الدولار الاميركي تجاه الليرة اللبنانيـة، ثم تكليف الـوزارات المعنيـة والاجهزة الامنية ضبط استعمال العملة الاجنبيـة إلا لغايات قطاعية تجارية او صناعية او صحية وتأمين المتطلبات الاساسـية للمواطنين.

وأكد على ضرورة وأهمية إعداد وإقرار مشروع القانون المعروف بالـ capital control.

وطالب الاجتماع الاجهزة الامنيـة والعسـكرية عـدم السـماح بإقفال الطرقات مع الأخذ في الاعتبار المحافظة على سلامة المواطنين والمتظاهرين.

وعقب اجتماع بعبدا، أشار قائـد الجيش العماد جوزيف عون إلى أن «البلد كله يعاني بسـبب الوضـع الاقتصادي وكما أن الشـعب جاع، كذلك العسـكري يعاني»، متوجها للمسؤولين بالسؤال «إلى أين نحن ذاهبون؟ ماذا تنوون أن تفعلوا؟».

وخلال اجتماعه مع أركان القيادة وقادة الوحدات الكبرى والأفواج المستقلة في اليرزة، أوضـح عـون أن «الوضـع السياسي المأزوم انعكس على جميـع الصعد»، وفقد «راتب العسكري قيمته».

كمـا أكـد أن «مـا يحكـى عـن حالات فـرار في الجيش بسـبب الوضـع الاقتصادي ليـس صحيحـا»، معتبرا أن «المؤسسـة العسـكرية هـي الضمانة الأكيدة لمسـتقبلهم ومستقبل عائلاتهم»، وتساءل «بدكـن جيـش يضـل واقف علـى إجريـه أو لأ؟ فكل عام يتم تخفيض موازنة الجيش أكثر، الأمر الذي يؤثر سـلبا على معنويات العسكريين».

وحذر مـن أن «تمـد اليد على حقوقنا، فنحن دمنا فداء للوطن، لكـن حقوقنا واجب على الدولة تجاهنا»، وأكد على حرية التعبير السـلمي التي يرعاها الدسـتور، لكنه حذر من «التعدي على الأملاك العامة والخاصة ولن نسمح بأي مس بالاستقرار والسلم الأهلي».

ونـدد بمـا يتعـرض لـه الجيش من «حملات إعلامية وسياسـية تهدف إلى جعله مطواعـا»، مشـددا علـى أن «هذا لن يحدث أبدا، فالجيش مؤسسة لها خصوصيتها»

عناصر من الجيش اللبناني خلال محاولتهم فتح طريق في بيروت (محمود الطويل)